رفض المجلس الانتقالي لتكتل الأحزاب اليمنية في عدن ومخاطره على قضية الجنوب

ما أبعاد سعي الأحزاب اليمنية إلى إشهار تكتل حزبي جديد من العاصمة عدن ؟

الأمناء / تقرير: مريم بارحمة :

في خطوة تثير الجدل، تسعى الأحزاب والقوى اليمنية التابعة للشرعية إلى إشهار تكتل حزبي جديد من العاصمة عدن، وهو تحرك قوبل برفض شديد من المجلس الانتقالي الجنوبي.

ويرى المجلس الانتقالي في هذا التحرك محاولة لاستهداف قضية شعب الجنوب التحررية وإضعافها من الداخل، حيث يُعد هذا التكتل وسيلة لفرض أجندات تتماشى مع مصالح قوى الاحتلال والإرهاب اليمني وتتناقض مع تطلعات الجنوبيين في التحرر واستعادة دولتهم المستقلة.

-أبعاد التحرك وأهدافه المشبوهة

يُعد هذا التكتل محاولة لتكوين واجهة سياسية جديدة تدعي تمثيل الجنوبيين، في حين تتعارض أهدافه مع المشروع الوطني الجنوبي الذي يسعى إلى التحرير الكامل واستعادة السيادة الكاملة لدولة الجنوب ضمن حدودها المعترف بها قبل عام 1990. المجلس الانتقالي الجنوبي يؤكد رفضه لهذا التكتل نظراً لما يمثله من خطر على قضية الجنوب، لا سيما أن أهدافه تتماشى مع مخططات الاحتلال اليمني في إبقاء الجنوب تحت سيطرته.

-خطورة اللائحة التنظيمية للتكتل الوطني

تشكل اللائحة التنظيمية لهذا التكتل خطراً على مشروع الشعب الجنوبي التحرري، حيث يسعى التكتل إلى فرض رؤية الوحدة اليمنية التي تتعارض مع رغبة الشعب الجنوبي في استعادة دولته المستقلة. يشكل هذا التحرك تهديداً لتطلعات الجنوبيين، حيث يحاول إضعاف قوتهم النضالية وتفكيك وحدتهم.

-افتقار التكتل إلى قاعدة شعبية حقيقية

من أهم النقاط التي يركز عليها المجلس الانتقالي هي أن التكتل الجديد يفتقر إلى قاعدة شعبية حقيقية في الجنوب، ما يجعله مجرد أداة لبقاء الاحتلال اليمني واستمرار سيطرته المركزية. إن هذا التكتل لا يمثل الجنوبيين ولا يعكس إرادتهم، بل يسعى إلى إدامة السيطرة على موارد ومصير الجنوب.

تهدف هذه الأحزاب إلى بث الفتن والانقسامات داخل المجتمع الجنوبي، مما يؤدي إلى إضعاف قدرته على التفاوض وتوحيد الجهود لتحقيق استقلاله واستعادة دولته. تعمل هذه المحاولات على إضعاف الجنوبيين وتشتيت جهودهم، مما يشكل عائقاً أمام حلمهم بالتحرر الكامل.

تشير التقارير إلى أن هذه القوى اليمنية داخل الشرعية تعرقل بناء مؤسسات الدولة وتغض الطرف عن الفساد. إن هذه الممارسات تهدد استقرار الجنوب وتعيق عملية التنمية فيه، حيث أن الفساد المنتشر يُعد عائقاً أمام تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار.

-التحالفات المشبوهة بين قوى صنعاء وأثرها على الجنوب

يكشف المجلس الانتقالي الجنوبي عن تحالفات مشبوهة بين قوى صنعاء من إخوان وميليشيات حوثية، تسعى إلى الحفاظ على مكاسب غير مشروعة اكتسبتها قوى الاحتلال والإرهاب اليمني بعد حرب صيف 1994. يستغل هذا التكتل الشرعية لتحقيق مصالح متضاربة، لا تصب في مصلحة الشعب اليمني أو الجنوبي.

تلجأ هذه الأحزاب اليمنية إلى استخدام وسائل الإعلام لنشر إشاعات تهدف إلى التشويش على القضية الجنوبية. تتعمد هذه القوى تصوير مطالب الشعب الجنوبي وكأنها غير واقعية أمام المجتمع الدولي، في محاولة لتشويه ثوابته وحقوقه.

تشير التقارير إلى أن الأحزاب اليمنية تستغل الأزمات الاقتصادية والخدمية لتأليب الرأي العام، ومحاولة ثني الشعب الجنوبي عن مسيرته النضالية. تستغل هذه القوى الأزمات التي تعاني منها المناطق الجنوبية للضغط على الجنوبيين ودفعهم للتخلي عن قضيتهم.

-الأجندات الإقليمية خلف هذا التكتل

يرى سياسيون أن بعض القوى الإقليمية قد تكون داعمة لاستمرار النزاع وإطالة أمده لتحقيق مكاسب لا تخدم مصلحة الشعب الجنوبي. هذا التكتل يتحول إلى أداة تساهم في تحقيق أهداف تلك القوى التي لا تهتم بتطلعات الشعب الجنوبي.

-خيانة الأحزاب اليمنية للشعب اليمني

تُتهم الأحزاب اليمنية بخيانة قضايا الشعب اليمني من خلال تآمرها مع الميليشيات الحوثية، حيث تفشل في تحرير المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. هذا الوضع يثبت أن هذه الأحزاب لم تعد تمثل تطلعات الشعب اليمني، بل تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الشخصية.

في ظل هذه المعطيات، يتضح أن التكتل الحزبي الذي تسعى الأحزاب اليمنية لإشهاره من عدن لا يمثل إرادة الجنوب، بل يشكل تهديداً للقضية الجنوبية واستقلالها. يجب على أبناء الجنوب الوقوف صفاً واحداً خلف المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة عيدروس الزبيدي، للمضي قدماً نحو استعادة دولتهم وحمايتها من أي محاولات تسعى لتقويض طموحاتهم المشروعة في الاستقلال والحرية.

إعلان مناقصة

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (9) لسنة 2024م، والخاصة بشراء وتركيب الاشلاف الحديدية للحاويتين الخاصة بأرشيف الإدارة العامة للأرصفة والمساحات لمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن.

والتي يتم تمويلها من المصدر: الذاتي.

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصات.

تلفون : 967200168 + - تلفاكس: 967201541 +

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (70,000) ريال يمني لا يرد.

- آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم: الخميس الموافق 28/ 11/ 2024م .

- يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه أسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة وأسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:ـ

ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ وقدره (100 $) – صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.

1. صورة من شهادة البطاقة الضريبة سارية المفعول + صورة البطاقة الزكوية سارية المفعول.
2. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
3. صور من شهادة الضريبة على المبيعات.
4. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول
5. يجب أن تكون كل البطائق المذكورة أعلاه سارية المفعول
6. شهادة تسجيل الضريبة على المبيعات.
7. توفير عينات مطابقة للمواصفات المطلوبة في الوثيقة.

فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.

يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحًا) من يوم الثلاثاء الموافق: 3/ 12 /2024م.

ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في مكتب مدير عام المخازن والمشتريات والمناقصات بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).

يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (25) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا عبر البريد الالكتروني: (www.portofaden.net).